الخلاف البريطاني العراقي بشأن إصدار العملة العراقية

م.م. سندس حسين علي

وزارة التربية/ تربية الرصافة الثانية

أ. د. عبد الله حميد العتابي

جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

الخلاف البريطاني العراقي بشأن إصدار العملة العراقية

م.م. سندس حسين علي
أ. د. عبد الله حميد العتابي

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث مسألة مالية خطرة، كانت مثار خلاف أستمر أكثر من أحد عشر عاماً بين الحكومة العراقية وسلطات الانتداب البريطاني في العراق. توج بإصدار لائحة قانون العملة العراقية بغية تحقيق الاستقلال المالي العراقي.

تألف البحث من تمهيد ومباحث عدة: تناول المبحث الأول بيان المبررات البريطانية بعدم أصدار عملة عراقية بمنظور المستشار المالي لوزارة المالية سليتر. في حين أستعرض المبحث الثاني المخاوف البريطانية من أصدار عملة عراقية على وفق رؤية المستشار المالي اللاحق لوزارة المالية ڤرنون. درس المبحث الثالث الموقف العراقي من أصدار عملة جديدة. وتتبع المبحث الرابع الرؤية البريطانية بشأن مشروع العملة العراقية. وتوقف المبحث الخامس عند الموقف البريطاني من لائحة قانون العملة العراقية.

أعتمد البحث على مصادر وثائقية منشورة وغير منشورة منها وثائق البلاط الملكي، ومراسلات دار الأعتماد البريطانية، ومحاضر مجلس النواب والأعيان ووثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office، وبعض الكتب ذات الصبغة الوثائقية التي سيجدها القارئ في ثنايا البحث.

ABSTRACT

This research deals with a serious, controversial Financial issue that lasted for more than eleven years.between the Iraqi abd British Government in Iraq culminated in the promulgation of the Iraqi Currency law regulation to achieve Iraq financial independence.

The search consisted of perfect and a number of investigations , the first dealt with the British justifications after issuing an Iraqi currency with the perspective of Finance Sartre . While the second discussed the British concerns about the issuance of an Iraqi currency according to the vision of the Financial advisor to the Ministry of Finance Vernon .

The third study examined the Iraqi position to issue a new currency followed the fourth in the British vision on the Iraqi currency project and stopped the fifth in the British position of the Iraqi currency law regulation.

The search relied on puplished and unpuplished documentary sources including the documents of the Royal court , the correspondence of the the British Accreditation House , The Minutes of the House of the Representatives and the dignitaries , the document of the British Foreign Office , and some books of the documentary character that the Continental will be find in the research.

المقدمة:.

هذهِ الدراسة محاولة جادة لفهم تأثير قضية مالية في العلاقات بين الحكومة العراقية ودار الأعتماد البريطاني. كما أن هذهِ الدراسة قدمت إنموذجاً واضحاً عن طبيعة صراع الإرادة العراقية المتطلعة للأستقلال مع الإرادة

البريطانية تحاول ربط العراق ببريطانيا، عن طريق ربط التعامل المالي للعراق بعملة غريبة عنه تابع لمستعمرة بريطانية.

تكمن إشكالية الدراسة في محاولة فهم طبيعة الإستشارة البريطانية للعراق في الجانب المالي ولاسيّما أصدار عملة جديدة، ومعرفة الأسباب الكامنة في تحفظهم على إصدارها.

التمهيد:-

فَرضت قوات الأحتلال البريطاني بعد أحتلالها لمدينة البصرة في(٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤)، الروبية الهندية(Indian Ruppis) [١]، لغرض التداول النقدي، لأنهم وجدوها أكثر ملائمة من الليرة العثمانية[٢]، كما كان للدوافع السياسية دوراً في أتباع بريطانيا ذلك الأسلوب، المتمثل برغبتها بألحاق البصرة بالهند [٣]. لذا فقد عانى العراق وضعاً مالياً سيئاً، بسبب سوء تصرفات السلطات البريطانية[٤]. التي أقدمت على سحب الموجودات النقدية من العراق وتحويلها الى حكومة الهند [٥].

وعليه عدَّت السياسة النقدية للعراق خلال سنوات الانتداب، وريثة شرعية للسياسة المالية التي كانت خلال مدة الاحتلالين العثماني والبريطاني، فخلال العهد العثماني، لم يكن للعراق سياسة مالية خاصة إنما كان يتبع الادارة العثمانية المركزية. وخلال عهد الاحتلال البريطاني، كانت البيانات والاعلانات التي تصدرها قوات الاحتلال هي المعبر عن السياسة النقدية إذا جاز التعبير [٦].

وحين أجتمعت اللجنة المالية في مؤتمر القاهرة عام١٩٢١. أتفق ممثل الخزانة البريطانية السير جورج بارستو(George Barstow) [٧]، ومستشار وزارة المالية العقيد سليتر(Slater)[٨] على عدم تغيير العملة[٩].

وبناءً على ذلك، لم يُتخذ أي أجراء بشأن العملة بعد عودة الوفد الى العراق[١٠] من مؤتمر القاهرة. إلا أن القوى الوطنية العراقية ومنذ عام١٩٢٢ بدأت مطالباتها بوضع نظام نقدي خاص للعراق ونددت بالعملة الهندية التي شعر العراقيون انها مظهر من مظاهر التبعية لحكومة الهند البريطانية[١١]، وأصدار عملة وطنية يمثل سيادة العراق وعده رمزا من رموز الاستقلال الأقتصادي المتمم للأستقلال السياسي[١٢]، ووفقاً للمادة(١٠٧) من القانون الأساسي"**بأن يقر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون**" [١٣].

وعليه، أخذت الحركة الوطنية بتوجيه اللوم لمستشار وزارة المالية، الذي حال دون تحقيق مشروع أصدار عملة عراقي.

المبررات البريطانية لعدم أصدار عملة عراقية بمنظور سليتر:-

برر العقيد سليتر، موقفه من تلك الاتهامات بتقديم تقريراً عن المشاكل المالية بصورة عامة، ونوع العملة، على وجه الخصوص، أوضح فيه تلك المشاكل، ومما جاء فيه[١٤]:

١. أن ادخال عملة غريبة، مؤدية إلى أبعاد النظام النقدي المحلي بالأجمال الكلي، كان عرضة للأنتقاد في بعض الأوساط، لكونه مناقضاً للقواعد التي تنتظم بموجبها إدارة البلاد المحتلة. لكن المنتقدين ربما كانوا قد تغاضوا عن أن العملة الهندية قد أُدخلت في الدرجة الأولى لتلافي متطلبات الجيش العسكرية، ومساعدة قوات الحملة العسكرية فيما بين النهرين في شراء ماتحتاجه محلياً ودفع ما يقتضي دفعه في ذلك الشأن. فلم يتيسر للبلاد يومذاك مقادير من العملة تكفي لذلك الغرض إلا من الروبيات المستوردة من الهند. فقد بلغ مقدار ما أستورد من الهند لسد حاجات الجيش إلى

مايقرب من مائة مليون روبية(كان حوالي ثلثيها بالورق والثلث الأخر بالفضة)، أو ما يعادل عشرة ملايين باون أسترليني[١٥] بأسعار التحويل آنذاك، ثم أستوردت مبالغ أخرى للسنتين التاليتين، ولكن ليس بمثل تلك الكميات الكبيرة. ولما كان الجيش هو الذي يمول الإدارة المدنية في بادئ الأمر، فقد كان لابد أن تكون العملة التي تستعملها تلك الإدارة هي العملة الهندية.

٢. ومن الأسباب المساعدة الأخرى أنَّ واردات الحكومة لم تبدأ بإستيفائها إلا بعد عدة أشهر، ومع أنها لم تستوفِ بمقياس يزيد عما كان يُستوفى منها أيام الحكم العثماني، فحتى ذلك المقدار القليل ربما لم يكن من الممكن تسلمه إذا كانت وسيلة الدفع هي العملة العثمانية. إذ كانت السلطات العثمانية منهمكة في منع تداول الذهب، والإستعاضة عنه بعملة الحكومة الورقية التي كانت تصدر لإغراض الحرب فقط، ولم تصرف بقيمتها الأصلية مُطلقاً، وإنما ظلت تنخفض بسرعة حتى وصلت إلى حوالي رُبع قيمتها الأسمية.

٣. وحتى لو فرضنا أنه كان في الإمكان التعامل بالعملة المحلية لجميع أغراض الإدارة المدنية لأدى أعتماد الجيش على العملة الهندية. لقضاء حاجاته المختلفة، الى التعامل بعملة رسمية مزدوجة تتألف من الليرات(الذهب والورق)، والروبيات(الذهب والورق)، إلى جانب خليط ماقبل الحرب من العملات العثمانية[١٦]، فتتكون بذلك بؤرة شريرة للعملات كما حصل في سورية فيما بعد، مما يؤدي إلى ألتزام السلطات المسؤولة بتعيين النسب والأسعار بين العملات المختلفة[١٧].

٤. لم يؤدِ أدخال العملة الهندية، خلال الحرب إلى حصول أية تأثيرات مهمة على التحويلات الخارجية، فقد كانت المتاجرة مع ايران(عدا من الجهة الشمالية) تتم في السابق عن طريق الهند والمملكة المتحدة في الدرجة الأولى، وبنتيجة ذلك كانت تتأثر بالتحويل إلى الروبيات والباون الأسترليني، وكانت التجارة مع الدولة العثمانية من جهة أخرى محرمة خلال الحرب بطبيعة الحال، ولم تنشأ صعوبات التحويل إلى أن خضع قسمٌ من تلك الولايات للأحتلال البريطاني. وحين ذلك وقع طلب في بعض الأوساط بأيجاد عملة متناسقة في أنحاء الأجزاء المختلفة من الدولة العثمانية عليها، ولكن مع أن المشكلة العامة هي الآن قيد النظر، فليس من المحتمل أن يكون تعيين سياسة العملة المقبلة في البلاد منوطاً بما يتصل بمتطلباتها التي تُعد التجارة معها غير مهمة في الوقت الحاضر فقط.

٥. أعتقد المستشار سليتر أن الجميع أتفق على أن أدخال العملة الهندية كان شيئاً لابد منه من الوجهة العملية، ولم يكن مضراً بمصالح المناطق المحتلة، وإذا كانت العملة المقبلة التي ستصدرها دولة العراق الحديثة ستكون مستندة الى العملة الهندية أم لا، فأن ذلك منوط بالمستقبل.

٦. وقد تكون الأجراءات المتخذة لتقييد أستعمال العملة العثمانية على درجة أقل من التبرير، من الناحية العملية البحتة، فقد أسقطت قيمة العملة الورقية العثمانية إسقاطاً جازماً لأسباب سياسية في بيان خاص صدر في نهاية عام ١٩١٦، ولم يرفع المنع جزئياً إلا في عام١٩٢٠ في مصلحة الدائنين الذين كانت ديونهم معبراً عنها بالورق[١٨].

إلا أنــه ولمحاولــة تفــادي الازمــة الماليــة التــي عصــفت بــالعراق عام١٩٢٣، إذ غطت جيوش الوفاق نفقاتها نتيجة العجز الحاصل فيها من الاوراق النقدية لشراء ما يقتضي من داخل العراق [١٩]. أخذت الأوساط الرسمية تقف الى جانب مطالب الوطنية بإيجاد عملة وطنية، فضلاً عن الأضرار المالية التي تكبدتها الخزينة العراقية من جراء نقل النقود الى الهند كان وراء الأصرار على إيجاد عملة وطنية، بدلا من ان تستفيد منها الخزينة العراقية[٢٠].

أرتــأت البعثــة الماليــة- الأقتصــادية التــي وصــلت العــراق آواخــر آذار١٩٢٥ لدراسة وضع العراق المالي برئاسة السير هلتن يانغ(S.r. Hilton Young)[٢١]، والتــي عمــل معــه مستشــار وزارة الماليــة ڤرنــون(Vernon)[٢٢]، الابقاء على الوضع المالي للعراق كما هو عليه(نظام النقد الهندي)، لأن تداول الروبية الهندية كسبت ثقة العراقيين وإذا ماطرأ عليها أي تغيير فسوف تسبب كارثة مالية في البلاد. وعليه يجب الابقاء على النظام الحالي، ولا يخفى أن رأي البعثــة، تــوائم وتوافــق مــع رأي سـلطة الانتــداب التــي عارضــت المشــروع العراقي بشأن أستحداث(**عملــة وطنيــة وبنــك أهلــي**) بحيث عبرت بريطانيا عن ذلك بالقول:"...**أن العلاج المقترح لأصدار عملة عراقية جديدة، قد يكون أسوأ من المرض نفسه**"[٢٣].

المخاوف البريطانية من أصدار عملة عراقية وفق رؤية ڤرنون:-

رأى مستشار وزارة المالية ڤرنون إذا كانت الحكومة العراقية مصرة على إحداث العملة، أقترح في المادة(٥٠) من تقريره:"أن النقد الوطني الوحيد الذي يصبح التفكير في أحداثه هو روبية عراقية تقدمها حكومة الهند أو روبية عراقية مبنيــة علــى نظــام النقد البريطــاني تقدمها الحكومــة البريطانيــة، وأحداث نقود

بريطانية على كلا الوجهين يُكلف العراق نفقات باهظة وحتماً يُنجم عنه ضرر". وأضاف قائلاً: "فإذا نظرنا في مسألة تبديل الروبية الهندية بنوع من نوعي الروبية المذكورة أرضاءً للشعور الوطني العراقي، كان التبديل الأسمي لا حقيقياً. لذا نرى لا فائدة تجنى في الوقت الحاضر من أحداث التغيير للتعويض عن الأضرار الكبيرة لأقلاق بال السكان في مسألة جل المعقول فيها على العادة وعلى الثقة التي تنشأ عن العادة"[٢٤].

ويمكن أستخلاص الموقف البريطاني بشأن موضوع العملة عن طريق التقرير السري الذي قدمه مستشار وزارة المالية المستر ڤرنون في نهاية زيارة البعثة المالية البريطانية يوم(٢٤ كانون الاول١٩٢٥)، الى وزير المالية مضيفاً له مقترحات إدارة بنك إيسترن أوف أنكلند البنك(Eastern of England Bank) البريطاني، بخصوص استحداث عملة عراقية جديدة، أوضح في ذلك التقرير أنه تداول مع البنوك الثلاثة[٢٥]، ومع أشخاص آخرين ماليين وتجاريين جاء فيه[٢٦]:

> " **إنَّ نظام تداول العراقيين–للروبية– غير مستديم، وليس من الطبيعي أعتماد العراق على البلدان الأجنبية في العمل والتداول بعملاتها**"، وأضاف بقوله:– "**أن صلات العراق التجارية والمالية مرتبطة أكثر مع الهند لذا فأن العملة الانكليزية تفي بالغرض وأن العملة الهندية لا قيمة لها قياساً بالباون الاسترليني يضاف الى ذلك تدهور وضع الفرنك الفرنسي والبلجيكي والليرة الايطالية والتركية**"

وأوضح بأنَ الوقت غير مناسب لأحداث تغييرات في العملة[٢٧]. ولمعالجة تلك التصورات، ضمت مذكرة ڤرنون أقتراحاً بأن مسألة ضرب مسكوكات عراقية والأستمرار في تداول أوراق العملة الهندية، من التجارب الأقل خطراً، وأضاف أما في حالة أقدام الحكومة على أصدار العملة الوطنية، فيجب قيام الحكومة العراقية الأحتفاظ بمال أحتياطي لدى لجنة مستقلة تماماً عن الحكومة العراقية، لايؤثر فيها أو يرتاب في أنه يؤثر فيها النفوذ المحلي، وأوصى في نهاية المذكرة،" أستحداث لجنة تسمى بـ**(لجنة العملة العراقية)** لذلك الغرض تؤلفها وزارة المستعمرات البريطانية وتكون تحت أشرافها، ويكون مقرها لندن، يتألف أعضاء اللجنة من أحد وكلاء التاج البريطاني، وممثل العراق السياسي في لندن، وممثل من الخزينة البريطانية أو من دار ضرب النقود الملكي البريطاني، ولابد من تأدية مبالغ لأعضاء لجنة العملة ومراقبتها". وتكون مهمة اللجنة مراقبة العملة، وأضاف قائلاً: " لا أعتقد ان ترتيبا مثل ذلك سيقلل من سيادة العراق"[٢٨].

تطرق مستشار وزارة المالية في مذكرته أيضاً، المعوقات الناجمة عن أستلام العملة الهندية وأجور شحنها، ومصاريفها، إذ أكد الحاجة الى نفقات طبع أوراق العملة وتكاليف أعادة العملة الهندية وثمنها وتأمينها، مع توضيح مفاده[٢٩].

"أن علينا أنفاق كل تلك المبالغ قبل أن نتسلم أي نقود لقاء أعادة العملة الهندية"

وفي السياق نفسه، أقترح ڤرنون أيداع المسؤولية عما يصدر من أوراق العملة عن طريق فتح حساب لصندوق أحتياطي لإيداع المبالغ الى لجنة

العملة، وأن يكون هناك لجنة أمناء يعين أحد أعضاؤها من جانب حكومة العراق، ملمحاً الى أستعداد المصارف الثلاثة الموجودة في العراق لأصدار العملة المذكورة، والأتفاق على شروط بشأن تقسيم الأرباح المنتظرة"، بل أنه ثبت في مذكرته نسبة توزيع الأرباح بواقع(٧٥٪) للحكومة العراقية، أما المصرف فله نسبة(٢٥٪) من الأرباح، على انه يجب الأخذ بالحسبان مدى قبول الشعب العراقي للعملة الورقية من مصرف أجنبي، فالمصرف الذي سيقوم بتلك المهمة يود أن يعرف مدى تقبل العراقيين للعملة الجديدة بغية عدم الاساءة للمصرف الذي سينتخب لأصدار العملة العراقية المنتظرة"[٣٠].

وأوضح أيضا بأن ضرب العملة يحتاج الى نفقات كبيرة، وأقترح تكليف أحد المصارف البريطانية في القيام بذلك العمل الفني، لانهم يمتلكون الخبرة في ذلك المجال، أما الحكومة العراقية فنظراً لحداثة تجربتها في الحكم، لا تمتلك الخبرة الكافية في أتمام عمل فني شاق[٣١].

وأضاف قائلاً"...أن المصرف المرتقب سيعد بأن حكومة العراق ستقدم على مشروع فني كبير وهي في دور الطفولة، في الوقت الذي يعد المصرف نفسه أنه يتمتع بسمعة مالية حسنة قادراً أن يقوم بتلك المهمة الصعبة– أصدار اوراق العملة– والمصرف مستعد لأبداء المساعدة لحكومة العراق لتغطية جميع النفقات المتعلقة بالسكة الجديدة، وعليه أُرتأي أن أنصح الحكومة العراقية من مغبة شروعهم في مثل ذلك العمل الخطير، فمن الأفضل إيداع أمر الأصدار من الاوراق النقدية لأحد المصارف بشروط تقرر فيما بعد"[٣٢].

ومهما يكن من أمر، حبذ في الوقت نفسه، تأجيل أصدار العملة الى ان يتم تحديد المعاهدة المالية بين العراق وبريطانيا، حينها سيكون ممكنا عقد قرض ضمانته الكمارك العراقية، ذلك مما يساعد الى الوصول الى الغاية

المنشودة[٣٣]. ويبدو أنه هنا أراد تحقيق وتنفيذ السياسة البريطانية المالية من أتفاقيات وأمتيازات للمؤسسات البريطانية.

وفي الحادي والثلاثين من كانون الاول للعام نفسه، بدأت المراسلات السرية بين المؤسسات المالية في لندن وفرعها في بغداد، وقد أبدت تلك المؤسسات تأييدها لرأي ڤرنون في مخاوفه من إستحداث عملة وطنية في العراق، وأن ذلك المشروع سابقاً لأوانه[٣٤]. وأعتقد ان سبب معارضة المستشار ڤرنون لمشروع العملة الوطنية، لأن أصدار العملة سيحرم البنوك البريطانية من الحصول على ارباح وفيرة من أصدارها تلك العملة[٣٥].

الموقف العراقي من أصدار عملة جديدة:

عقد مجلس الوزراء جلسته في الثاني والعشرين من حزيران عام ١٩٢٦، أمام أصرار الحكومة العراقية لأصدار العملة الوطنية، لدراسة أقتراحات ڤرنون السابقة، إذ أبدت الحكومة العراقية برئاسة عبد المحسن السعدون الثانية(٢٦حزيران١٩٢٥– ٢١تشرين الثاني١٩٢٦) مخاوفها من تلك الاقتراحات المقدمة. ولتبديد تلك المخاوف والرغبة الملحة في أصدار العملة الوطنية، ولاسيّما لماعُرف من توجه رئيس الحكومة الوطني المتمثل برئيس الوزراء عبد المحسن السعدون[٣٦]، ومن باب الايفاء ببرنامجه الحكومي فيما يتعلق بالجانب المالي، قرر مجلس الوزراء يوم الثاني والعشرين من عام١٩٢٦، إيفاد مستشار الوزارة ڤرنون ووزير المالية صبيح نشأت[٣٧]. الى لندن، للتداول في بعض المسائل المالية الهامة، ومنها موضوع العملة العراقية، والديون العمومية، مع الدوائر المالية البريطانية[٣٨]، وأكد قرار مجلس الوزراء أن الحكومة العراقية ستكون على أتصال دائم مع الوفد العراقي[٣٩]. كما أكد

هنري دوبس(Henry Dobbs))[٤٠]، رأيه أيضا في مسألة أرسال الوفد المالي إلى لندن، فقد وجه كتابا الى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون جاء فيه[٤١]:

"...**أن وظيفة الوفد المتمثلة بالوزير، ومستشاره خلال وجودهما في لندن، هو جمع المعلومات وأخذ المشورة عن طريق أتصالهما بالماليين البريطانيين فقط، وليس حسم الأمور بصورة نهائية**".

حيال ذلك ألتزم مستشار الوزارة بالتعليمات الصادرة له من مجلس الوزراء والمعتمد السامي، والتي حددا فيها ما يخص العملة العراقية، بذل أقصى الجهود في سبيل تنفيذ رغبة الحكومة العراقية ليكون عملة خاصة بها، والتذاكر مع الدوائر المالية المختصة، أو تقديم أقتراح بذلك الصدد[٤٢].

ما أن وصل الوفد العراقي الى لندن، حتى ابدى ڤرنون نشاطاً ملحوظاً في اجراء جولة مفاوضات غير رسمية بشأن مسألة العملة العراقية، فألتقى مع ممثلي في وزارة المستعمرات، واصحاب الشأن في لندن، ومع الخزينة البريطانية، ودار الضرب الملكي، وخرج بنتيجة مفادها أن من الأفضل وضع العملة تحت سيطرة لجنة في لندن، وعضو أخر يرشحه حاكم بنك انكلترا، وعولَّ على بنك الاسترن اوف انكلند في لندن لسك عملة جديدة وأوراق نقدية جديدة[٤٣]. كما نظر ڤرنون في أمر أمكان جعل العملة العراقية على اساس الذهب الذي تعادله العملة البريطانية في ذلك الوقت[٤٤]، ويبدو اقتراحه حُظي بموافقة صبيح نشأت، إذْ صرح الأخير"وإننا إذ نوصي قبل كل شيء ان تكون العملة على اساس المبادلة العملة البريطانية في الوقت الحاضر". وبناءً على أقتراحات مستشار المالية الموجود في لندن، المشفوعة بموافقة صبيح نشأت بدأ

مجلس الوزراء مداولات مكثفة مع دار الاعتماد البريطاني وحكومة لندن، تم التوصل الى اعداد لائحة أولية لقانون العملة العراقية تتماشى مع الظروف السائدة آنذاك، والتي نصت على تشكيل لجنة للعملة العراقية وتعديلاتها، وتتألف اللجنة من:

١. احد وكلاء التاج لوزارة المستعمرات(٤٥).
٢. ممثل العراق السياسي في لندن.
٣. ممثل عن الخزينة البريطانية.

وتكون للجنة سلطة طبع وأصدار اوراق نقدية، تكون البديل القانوني في العراق لجميع المقاصد مهما كان المبلغ، وعلى اللجنة سك واصدار عملة ذهبية يعين مقدارها فيما بعد(٤٦) .

واخذ في الحسبان توصيات لجنة العملة الهندية، فاتضح له ان هناك دور تحويل عن طريق اللجنة يمكن تحويل العملة الهندية بحسب اختيار سلطة العملة الى ذهب او تحويل ذهبي عائداً لبلاد فيها سوق ذهب حرة، ولتجنب حدوث مشاكل في نظام تحويل العملة الهندية ومن ثم ذلك يكلف البلاد تكاليف باهضة، وأن المبادلة بالعملة البريطانية سيسد جميع حاجات العراق وسيجعل العملة العراقية على اساس متين من جميع الوجوه طالما أنها تستند على أساس الذهب. وفي الختام أوصى ڤرنون ان ترسل طلبات ضرب العملة العراقية الى دار الضرب الملكي البريطاني(٤٧).

أعترضت الحكومة العراقية على المشروع المنقح للعملة العراقية، بسبب اسناد العملة العراقية الى الجنيه الاسترليني، فضلا عن تواجد مقر لجنة العملة في لندن(٤٨). وذلك يشير إلى التبعية العراقية للاقتصاد البريطاني. إلا

أن أستقالة الوزارة السعدونية الثانية في(٢١تشرين الثاني١٩٢٦) جعل مشروع العملة معطلاً حتى عام١٩٢٧[٤٩].

ولما وجد الملك فيصل الأول[٥٠] جهود ڤرنون لأصدار العملة العراقية، فاتحه بشأن مشروع العملة[٥١].

إذْ أستغل الملك فيصل الأول، زيارته إلى لندن عام١٩٢٧، فرتب له المستر ڤرنون لقاءات مع كبار رجال المال المشهود لهم لقوة كفائتهم والذين تعتمد عليهم الحكومة البريطانية في الشؤون المالية، وأقناعهم بتأسيس بنك أهلي وفي نهاية لقاؤهم بالملك فيصل ومستشار الوزارة، أبدوا أستعدادهم لدراسة الموضوع وأرسال ممثلين عنهم إلى بغداد للأتفاق مع الحكومة العراقية لتأسيس بنك أهلي بمشاركة الحكومة العراقية[٥٢].

كان من نتائج إلحاح وزير المالية ياسين الهاشمي[٥٣] على المعتمد السامي بأستئناف مشروع العملة العراقية، حصول الأخير على موافقة مبدئية من الحكومة البريطانية بذلك المضمون، ومن ثم بدأ ياسين الهاشمي مشاورات مستفيضة مع مستشار الوزارة ڤرنون[٥٤]. لأستحداث العملة وأنشاء بنك أهلي لأصدار العملة العراقية، وفي العاشر من آب عام١٩٢٧، طلب وزير المالية من مجلس الوزراء إتخاذ التدابير اللازمة لاكمال مشروع العملة العراقية، وفي الثامن والعشرين من كانون الاول عام١٩٢٧، رفع مستشار وزارة المالية ڤرنون مذكرة الى رئيس هيئة أدارة البنك المصري عن بنك اوف انكلند السير برترام هورنسبي(Sr. Birtram Horansby) [٥٥]، لارسال خبير للعراق لدراسة موضوع مشروع العملة العراقية، واللائحة التي كانت على بساط البحث، فضلاً عن دراسة اقتراح آخر ثانٍ يتمحور على إستحداث بنك اهلي تقع على عاتقه مهمة اصدار العملة الوطنية [٥٦].

يتضح لنا من خلال المذكرة التي رفعها ڤرنون رئيس ادارة البنك الاهلي المصري برترام هورنسبي ان بنك انكلترا والخزانة البريطانية، وافقتا على المذكرة التي حصلت بين الطرفين اعلاه، إذْ كان رد برترام هورنسبي[٥٧]:

"...**في بغداد بنكان احدهما البنك الشاهنشاهي والبنك العثماني، اني على صلات حسنة مع الجميع...وان البنكين مستعدان لارشاد حكومة العراق من وقت لأخر**"

إلا أنَّ المشروع لم يستمر لإستقالة الحكومة في(١٤ كانون الثاني١٩٢٨) [٥٨].

وحينما شكلت الوزارة السعدونية الثالثة(١٥كانون الثاني١٩٢٨– ٢٨ نيسان ١٩٢٩)، وجه ڤرنون كتاباً مخاطباً فيه رئيس الديوان الملكي رستم حيدر[٥٩]، جاء فيه:"...حسب وعدي لكم تلفونياً اقدم اليكم بطيه المراسلات التي جرت بيني وبين برترام هورنسبي، والتاجر والصيرفي البريطاني المعروف كارتل بيل(Cartle beal)، للإطلاع عليها من جانب الملك فيصل لانها لم تعرض على احد سوى المعتمد السامي البريطاني. وبعد أن يستقر تماماً على رأي مجلس الوزراء"[٦٠]. وبذلك تم تأجيل الموضوع مرة أخرى.

المباحثات العراقية–البريطانية بشأن مشروع العملة العراقية:.

اجري ڤرنون بعد أستعانته بمشورة ومساعدة مديري المصارف الموجودين في بغداد بحثاً مسهباً مع وزير المالية يوسف غنيمة[٦١] في الرابع من نيسان عام ١٩٢٨[٦٢]، لإعداد مسودة مشروع العملة العراقية الجديدة، وتأسيس بنك أهلي للنظر فيها من جانب مجلس الوزراء[٦٣]، كما أن ڤرنون أكد

بأنه ربما يساور أصحاب رؤوس الأموال شكوك بإمكانيات العراق المالية والتجارية التي لن تدفعهم للاقدام لتأسيس بنك أهلي في العراق، وأكد بأن جلب رؤوس الأموال للقيام بذلك الغرض لايكون عسيراً على شرط أن تقدم الحكومة العراقية بطلب واضح إليهم وتزيل من أمامهم بعض الصعوبات(٦٤). لكنهما خرجا بنتيجة، أنه من غير المرغوب البت في الأُسس العامة القائمة عليها اللائحة، قبل القيام بالاعمال التفصيلية المتعلقة بتدوينها، ومن الضروري التحقق من أحكام القانون المعمول به الآن في العراق فيما يخص تزييف العملات والاوراق النقدية(٦٥). مع وزارة العدل التي لم يجري اية مناقشات معها الى تلك اللحظة(٦٦)، الا ان مسودة اللائحة لم تحظ بتأييد من مجلس النواب الذي قرر تاجيل النظر فيه الى حين اطلاعه على آراء الحكومة البريطانية فيها، فضلا عن اعتراض المجلس على وضع اصدار العملة العراقية تحت مراقبة لجنة مركزها لندن، إذ أن ذلك يؤشر الى وجود عناصر أجنبية في عملها، ويسجل تبعية مالية وأقتصادية أجنبية ذلك فضلا عن عدم وجود نظام نقدي يستند عليه(٦٧). فضلا على ان الاتجاه الرسمي العراقي اخذ يميل الى اعطاء صلاحية اصدار العملة الى مصرف اهلي عراقي يؤسس لذلك الغرض، وقد أبدى المجلس استعداده في كتابه الموجه يوم التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٢٨ الى دار الاعتماد البريطانية استعداده للترويج لفكرة انشاء بنك اهلي في العراق، وطلب المجلس في كتابه رأى وزارة المستعمرات البريطانية في مسألة العملة قبل اتخاذ قراره الرسمي بذلك(٦٨).

وللبحث في أفضل الأساليب والطرق لوضع مشروع العملة العراقية، عقد وزير المالية يوسف غنيمة أجتماعاً حضره مدراء البنوك الثلاثة، ونائب رئيس غرفة تجارة بغداد وناجي السويدي وعدد من الشخصيات العراقية

للأستفادة من خبرتهم كما حضر الأجتماع وكيل مستشار وزارة المالية سوان(Swan) [٦٩].

أستمر وكيل مستشار الوزارة سوان في تتبع مشروع أصدار العملة العراقية، ففي الثامن من آذار عام١٩٣٠وجه مذكرة الى وزير المالية علي جودت الأيوبي، جاء فيها:" بلغني أن هناك شائعات مفادها أن من المحتمل أن توصي لجنة سيمون(Seamon) المالية في الهند بخفض قيمة الروبية في الهند بالنسبة للتحويلات الأسترلينية من- شلن واحد وستة بنسات- إلى شلن واحد وأربعة بنسات، وذلك الإجراء المالي يحتم على الحكومة العراقية أتخاذ الأجراءات العاجلة لتفادي كارثة أقتصادية في العراق لهبوط سعر الروبية"[٧٠]. وأضاف وكيل المستشار المالي للوزارة في المذكرة نفسها،"لايخفى أن الحكومة العراقية قد رفضت بصورة حاسمة مشروع لجنة العملة العملة العراقية الذي أفترضه المستر ڤرنون إلا أنه نظراً للظروف الراهنة والتأخير المحتمل وقوعه في سبيل تأسيس مصرف أهلي، فقد أوصى بأعادة النظر في أقتراح تشكيل لجنة العملة مستنداً إلى أقتراحات ڤرنون، على الرغم مما فيها من محاذير سياسية. وأضاف بأنه لايرى مانعاً في عدم قيام الحكومة العراقية بتشكيل لجنة خاصة مرتبطة بقانون تسنّه الهيئة التشريعية، يكون قوامها عضواً عراقياً تعينه الحكومة نيابة عنها وممثل واحد من كل البنوك الثلاثة الموجودة في العراق لحاجتها الماسة لها وحسب مقترحات ڤرنون"[٧١]. وبناءً على ذلك قرر مجلس الوزراء في السابع عشر من آذار الأسراع بأصدار قانون العملة العراقية أساسه معادلة الدينار العراقي بالليرة الأنكليزية من غير سك دنانير ذهبية لأغراض التداول[٧٢].

أستمرت مناقشات أصدار العملة حتى شكلت وزارة نوري السعيد الأولى(٢٣آذار ١٩٣٠-١٩تشرين الاول١٩٣١)، بعث وكيل مستشار وزارة المالية سوان مذكرة ثانية الى وزير المالية في الثامن من نيسان عام١٩٣٠ جاء فيها:"...مازلت شديد الأعتقاد أن من المرغوب فيه السير في قضية العملة، وبعد ذلك يُنظر في تأسيس مصرف أهلي، وأضاف أنه من الأفضل أن يتم ذلك على يد لجنة العملة العراقية"[٧٣].

كما أشار سوان إلى الفوائد المترتبة على تبديل العملة قبل الشروع بالمصرف الأهلي ينبغي معرفة مقدار العملة الهندية المتداولة في العراق وبذلك يمكنها من الحصول على شروط أفضل من المصرف الأهلي نفسه، ذلك فضلاً عن ثقة الناس بالعملة الجديدة ستكون اكثر أذا تم الأمر على يد اللجنة، وستحقق الحكومة أرباحاً أكثر[٧٤].

الموقف البريطاني من لائحة قانون العملة الوطنية:.

قُدمت(لائحة قانون العملة الوطنية)في(١٥ كانون الأول) [٧٥] للمجلس النيابي وأقترح أن يكون الدينار العراقي وأجزاؤه ومضاعفاته العملة الرسمية للعراق، وعدَّ جميع المسكوكات والاوراق المالية الأخرى غير قانونية بدءاً من الأول من تموز عام١٩٣١[٧٦].

أما بالنسبة الى المصرف الأهلي، فقد أوضح سوان في مذكرته بأنه من السابق لأوانه، تنفيذ تلك الفكرة لأنه يستغرق مدة طويلة قد تصل الى ستة أشهر، مما سيؤدي الى تأخير تنفيذ مشروع العملة الذي سينجم عنه خسارة كبيرة للعراق[٧٧].

ومن المفيد الإشارة إلى أقتراح الملك فيصل بتأسيس المصرف الأهلي أولاً، إلا أن وكيل مستشار الوزارة سوان أعترض على ذلك قائلاً:-"...أنني لا أعتقد بأن وجود أعضاء اللجنة من البنوك الثلاثة سيقوي بوجه من الوجوه أدعاءها بوجوب الأشتراك في المصرف الأهلي، ولا أعتقد أن تشكيل لجنة العملة المقترح يمكن ان يؤول إلى تدوير العملة على هواها أو تلحق ضرراً في مصالح البلاد، لأن وظائف اللجنة ستكون مقتصرة على أستثمار الأموال الأحتياطية في سندات تُعين وتَقَر فيما بعد وعلى قبض أو دفع العملات البريطانية مقابل مما يقبض أو يُصرف من العملة في العراق"، وقد أوصى"أن يُطلب من مجلس الوزراء أعطاء موافقته المبدئية على تأليف لجنة العملة على المنوال المقترح، ومن ثم سيكون الطريق ممهداً لأصدار العملة العراقية الجديدة"، وأضاف قائلاً:" تقوم دار الأعتماد البريطاني بتسهيل تلك المهمة، حتى يتحقق تأمين وصيغة البنك علماً ان ذلك التوجيه لايتوقف عليه المشروع"[٧٨].

وعلى آية حال، نظر مجلس الوزراء يوم(٢٨ نيسان)، في كتاب وزارة المالية المتعلق بمعالجة الأزمة الأقتصادية والمقترح فيه تأليف لجنة للبحث في الموقف المالي لحكومة العراق مع رفع تقرير الى مجلس الوزراء تبين فيه معالجة ما يقتضي معالجته في الميزانية وهم وزير المالية علي جودت الأيوبي[٧٩] (رئيس اللجنة)، وعضوية جعفر العسكري، ووكيل مستشار وزارة المالية المستر سوان، وتم موافقة مجلس الوزراء على ذلك[٨٠].

وكمحاولة للحد من آثار الأزمة الأقتصادية التي أضرت بالعراق، قرر مجلس الوزراء في الرابع عشر من آيار دعوة الخبير المالي البريطاني السير هلتن يانغ [٨١] الى تقديم المشورة للحكومة العراقية، بشأن الأزمة المالية ومسألة

العملة العراقية[٨٢]، فأُعد مشروع خاص بالعملة العراقية شارك فيه الخبير المالي البريطاني هلتن يانغ أثناء وجوده في العراق[٨٣]، ثُم عُدِل إذ كان على أساس الدينار المساوي للجنيه الأسترليني[٨٤].

في الوقت الذي تواجد فيه هلتن يانغ في العراق وأجراؤه الأتصالات بكبار الموظفين الأداريين والماليين وفي مقدمتهم وكيل مستشار وزارة المالية سوان للتعرف على أرائهم عن الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية في العراق وكيفية معالجتها[٨٥]، ظهرت شائعات مفادها أحتمال تخفيض سعر الروبية الهندية بالنسبة إلى النسبة البريطانية، مما آثار مخاوف العراقيين من أستخدام العملة الهندية في العراق على مستقبل ثرواتهم ومعاملاتهم التجارية بتلك العملة[٨٦].

وحينما شُكلت وزارة نوري السعيد الثانية في(١٩تشرين الاول١٩٣١– ٢٧تشرين الاول١٩٣٢) [٨٧]، أصبح من الضروري إيجاد عملة وطنية خاصة به، لاسيَما بأقتراب العراق من الولوج في عصبة الامم، قد أصبح قريباً، كان من الأسباب التي من الممكن القول أنها كانت وراء أصرار العراق على أصدار العملة الوطنية، هو نشر مقالة لهنري دوبس في صحيفة(Daily Telgraff) عام ١٩٣١، جاء فيها" لو كان العراق قد غير عملته قبل الآن لتمتع بالفوائد التي نجمت عن هبوط العملتين الجنيه الأسترليني والروبية الهندية"، وأشار هنري دوبس أيضاً في تلك المقالة بالفوائد الكبيرة التي جنتها بريطانيا جراء هبوط سعر الجنيه الأسترليني" [٨٨]. ولاسيَما وانه بدأ عمله مديراً للواردات وله باع طويل في ذلك المجال، ولقد أمضى أعوام طويلة في العراق وهو يُنظم الآمور المالية فيه. وقد وصفته المس بيل بقولها" **أحد منشئي العراق الحديث**"[٨٩].

وبناءً على تلك العوامل السابقة، وضعت وزارة المالية قانون يوجب بأصدار عملة وطنية، على أساس الذهب[٩٠]، إلا أنه نظراً للأزمة الأقتصادية التي كانت ماتزال أثارها واضحة والعجز في ميزانية الدولة، حالت دون أتخاذ الذهب أساساً للعملة الجديدة[٩١]. فسكت العملة بقطعها الفضية والنيكلية والنحاسية، وسكت الاوراق النقدية، بضمان بالذهب[٩٢].

قُرر الأخذ بتوصيات وكيل المستشار سوان في مسألة أصدار العملة، التي كان قد سار بمقتضاها على أُسس مستشار الوزارة السابق ڤرنون إذ قُرر أن تتولى لجنة العملة(Currency Boord) [٩٣] في أصدار العملة الوطنية، بالنيابة عن الحكومة العراقية

والتي يكون مقرها في لندن، وتتألف من خمسة أعضاء:

١. عضوان يتم تعيينهم من جانب الحكومة العراقية.
٢. عضوان يتم تعيينهم من جانب البنوك الثلاث التي تزاول عملها المصرفي في العراق.
٣. عضو واحد يتم تعيينه من بنك أنكلترا[٩٤].

وتكون مهمة اللجنة فضلاً عن أصدار العملة القيام بمراقبتها وتثبيتها وتحويلها وأستغلال غطائها الذي يتكون من باونات أسترلينية عن طريق شراء سندات أسترلينية بريطانية، وغير بريطانية[٩٥]. كما تقرر أن تكون اللجنة مستقلة في أعمالها الفنية، المتصلة بأصدار العملة، وأستغلال الرصيد وغيرها من الامور التي تتصل بعملها[٩٦].

ويمثل تلك اللجنة في العراق موظف يُدعى(مأمور العملة) وسيكون ذلك الموظف هو المستر سوان وكيل مستشار وزارة المالية[٩٧]. وحدد واجبه بقيامه بتبديل العملات البريطانية بالدينار العراقي وبالعكس للأشخاص الذين

يرغبون بتبديل العملات التي بحوزتهم في المستقبل عن طريق مراجعته[٩٨]، فيقوم بأعطائهم بدلاً من العملة العراقية حوالات بريدية أو برقية على لندن بالعملة البريطانية[٩٩] ليمارس أعماله في بغداد بأسس وضوابط من لندن مثل البنك الشرقي في بغداد، وهو فرع (Eastren (Bank of England in London[١٠٠].

وبذلك تكللت جهود المستشارين الماليين البريطانيين في وضع أُسس العملة الوطنية العراقية ولو كان في نطاق ضيق[١٠١]، والحفاظ عليها من أحتمالات خسارة أو مجازفة حتى وأن صعد أو نزل سعر الروبية.

ووضع كل ذلك موضع التداول في الاول من نيسان عام١٩٣٢، فتلاشت العملة الهندية من الاسواق بالتدريج وحل محلها الدينار العراقي ونصفه وربعه، والدرهم والفلس والقطع النقدية الوطنية وأرتكزت العملة على(الباون) الانكليزي[١٠٢]

الخاتمة

تناولنا في هذهِ الدراسه طبيعه دور المستشارين في أصدار العملة العراقية والتي عُدت موضوعاً مهماً في تأريخ العراق الحديث، وأتضح لنا من خلال هذهِ الدراسه نتائج مستخلصه ينبغي الأشارة اليها وهي كالأتي:.

كان للسياسة الثنائية في الإدارة المالية أضرار كبيرة، أضاعت في أكثر الأحيان أثمن الأوقات وذهبت بأدق الأعمال وأضعفت روح المسؤولية التي تعول عليها الشعوب الحية في تعيينها شؤونها.

فقد كان اعتراض مستشاري وزارة المالية البريطانيون في اصدار عملة عراقية في بادئ الامر تتلخص في وجهة نظرهم، ان العراق يعاني من أوضاع

مالية صعبة نتيجة ضعف إمكانياته المالية. على الرغم من ذلك كان لبعضهم الآثر الذي لا يُنكر في وضع أُسس العملة العراقية.

إذْ كان لجهود مستشار وزارة المالية ڤرنون الآثر الكبير في اصدار العملة عن طريق ما ابداه من نشاطاً ملحوظاً في اجراء جولة مفاوضات غير رسمية بشأن مسألة العملة العراقية، فألتقى مع ممثلي في وزارة المستعمرات، واصحاب الشأن في لندن، ومع الخزينة البريطانية، ودار الضرب الملكي، وخرج بنتيجة مفادها أن من الأفضل وضع العملة تحت سيطرة لجنة في لندن، كما نظر ڤرنون في أمر أمكان جعل العملة العراقية على اساس الذهب الذي تعادله العملة البريطانية آنذاك، تم التوصل الى اعداد لائحة أولية لقانون العملة العراقية تتماشى مع الظروف السائدة آنذاك، والتي نصت على تشكيل لجنة للعملة العراقية وتعديلاتها، وأستحداث لجنة تسمى بـ**(لجنة العملة العراقية)** لذلك الغرض تؤلفها وزارة المستعمرات البريطانية وتكون تحت أشرافها، ويكون مقرها لندن، وتكون مهمة اللجنة مراقبة العملة، وأوضح أن ذلك لا يقلل من سيادة العراق.

كما حاول مستشار وزارة المالية تقسيم الارباح المنتظرة من اصدار العملة مع البنوك الثلاثة وتكون نسبة أرباح الحكومة العراقية بواقع(٧٥٪)، وقد توجت جهوده في اصدار العملة في عهد مستشار وزارة المالية روبنسن عام١٩٣٢.

وقد ساهمت جهود المستشارين الماليين البريطانيين في أدخال الرأس المال الاجنبي لاسيّما في المجالات الاقتصادية. وإنشاء المصارف الزراعية، واسهمت تلك المشاريع في أدخال الآلات الزراعية الحديثة وتعلم النشئ العراقي في مدارس أُعدت لتعلم الفلاح على استخدام الوسائل الزراعية الحديثة. ومن ثم

تعلم العراقيون منهم إداء مهام المؤسسات المصرفية والمالية وغيرها، بل وإضافة مسحة عراقية عليها لتكون أكثر أنسجاماً والمرحلة التأريخية التي مر بها العراق آنذاك.

هوامش البحث:

(١) من المهم الإشارة إلى أن الروبية الهندية كانت مستساغة من جانب البصريين أولاً، ولأنهم على وفق القاعدة الجغرافية أقرب إلى الوافدين التجار والجيوش المحتلة المارة بالبصرة. كما أنها ظلت متداولة في الاسواق العراقية طيلة حقبة الأحتلال والأنتداب البريطاني.

F.O. 477, Not, Iraq Admission to League of Nations, permanent Mandate commissioner, 21st Session, 21th Meeting, 2/11/1931, p.37;

أحمد حافظ عبد الوهاب، مجموعة القوانين الخاصة، المجلد الثالث، بغداد، مطبعة الأهالي، ١٩٤٨، ص١٨٢٠-١٨٢١؛ سعد كاظم حسن، تأريخ النقود العراقية١٩٢١-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد/ جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص١٨؛ مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، ص١٦٣.

(٢) عملة عثمانية أُستخدمت في العراق أبان حكم الدولة العثمانية، وهي تساوي تقريباً(١٤) روبية و(٤)آنات، أو مايعادلها دينارا واحداً ومائة وثلاثون فلساً. د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة١٣٦/٣٢١٣١، وزارة المالية لسنة١٩٢٠، و.(٨)، ص(٢٠و٣٥)؛ عبد الرزاق خلف الزيدي، النقد الوطني في العراق وتطورات أصداره في عهد الأنتداب، المفصل في تاريخ العراق الحديث، ص٦٦٩-٦٨٥.

3. Ernest Main , Iraq from mandate to Independence, London, 1935, p.188-189.

(٤) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، بغداد، مطبعة العاني، ط٣، ١٩٦٦، ص٦٠.

(٥) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، بيروت، المطبعة الامريكانية، ١٩٣٨، ص٤٨٢.

(٦) اسماعيل نوري مسير الربيعي، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/ جامعة بغداد،١٩٨٩، ص١٨٢.

(٧) موظف حكومي بريطاني ولد في٢٠ آيار١٨٧٤ في الهند، تخرج من كلية إيمانويل، كامبريدج عام١٨٩٨، وفي العام نفسه، ألتحق بوزارة الخزانة، ساهم قبل الحرب العالمية الأولى على تحويل سُفن البحرية من الفحم إلى وقود النفط، وترأس عدة أجتماعات أبان أنعقاد مؤتمر القاهرة، والتي تناولت القضايا المالية المختلفة للعراق، عين في عام ١٩٢٧ مديراً لشركة نفط الأنجلو-فارسي، ومن ثم عمل مديراً لبنك ميدلاند. توفي في ٢٩ كانون الثاني١٩٦٦.

Air.8/34/04928, Report on Middle East, section(11), Mesopotamia, Appendix 5, p.3 & 8.

(٨) ضابط بريطاني، عمل في دائرة الحكم المدني العام كمساعد لمدير الواردات الرائد هاويل(Hawal) في آذار عام١٩١٩، بعد أن شغل المنصب مدة قصيرة الرائد رمي(W.S.Rmay). وعين بعد تشكيل الحكومة العراقية مستشاراً لوزارة المالية، وكان من معارضي قيام الحكم الوطني في العراق، ومن مؤيدي ويلسون في الإدارة البريطانية المباشرة للعراق. وبقي سليتر يعمل في خدمة العراق أعوام عدة أيضا. إذ أُعيد تعيينه في مدة متأخرة من عام١٩٢٣. هـ. سنت جون فيلبي، أيام فيلبي في العراق، ترجمة جعفر الخياط، بيروت،١٩٥٠، ص٤١؛

Winstone, Gertrude Bell, p.232.

9. Fawzi A.El-kaissi, Critical Analysis of center Banking in Iraq. P.h.D., dissertation (Economics) , University of Southern California ,1957, p. 11-12.

10.Ibide, p. 11-12.

(١١) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة١٩٢٩، ج٢، ص١٩٤١؛ م. م. ن.، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٢٦، الجلسة السادسة، بتاريخ٢٧ تشرين الثاني١٩٢٦، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٢٧، ص١٥.

12. Fawzi A.El-kaissi, Op. Cit, p. 11-12.

(١٣) جيرترود بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط ، ط٢، بيروت، ١٩٧١، ص٣٦٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص٣٦٥.

(١٥) عملة بريطانية كانت قيمتها تساوي آنذاك(١٥) روبية أو ما يعادلها دينار عراقي واحد ومائة وعشرة فلوس. يُنظر: جيرترود لوثيان بيل، المصدر السابق، ص٣٤٥.

(١٦) إذ كانت هناك عملات مختلفة في العراق كالباون الأسترليني، والقران الإيراني. للمزيد من التفاصيل عن النقود في العراق في العهد العثماني. يُنظر: عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، القاهرة، مطبعة النهضة، ١٩٤٥؛ يعقوب سركيس، التتن والقهوة في العراق مع كلام عن بعض النقود العثمانية وغيرها، بغداد، د.م، ١٩٤١، ص٢٥-٣١؛ حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي١٨٦٩-١٩١٤، كلية الآداب/ جامعة البصرة، مطبعة الأرشاد، ١٩٨٠.

(١٧) جيرترود لوثيان بيل، المصدر السابق، ص٣٦٦-٣٦٧.

(١٨) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٢٤٣٤، قرارات مجلس الوزراء، تقرير ناجي السويدي الى رئيس مجلس الوزراء، في١٢ آيار١٩٢٣، و.(٧٥)، ص(١١٣).

(١٩) للمزيد من التفاصيل. يُنظر: م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٢٦، الجلسة (٦)، في٢٧ تشرين الثاني١٩٢٦، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٢٧، ص١٥؛ م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة١٩٢٧، الجلسة(٥)، في٨ آيار١٩٢٧، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٢٧، ص٨٨٧.

(٢٠) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة١٤٧/٣١١، وزارة المالية، ضرب العملة الوطنية، كتاب من وزارة المالية إلى سكرتارية مجلس الوزراء، في٥ تشرين الثاني١٩٣٠، و.(٣٥)، ص(٨٠)؛ م.م.ع، الأجتماع الأعتيادي لسنة١٩٣٠-١٩٣١، الجلسة(٢)، في٤ تشرين الثاني١٩٣٠، ص٧٠٥.

(٢١) سياسي وصحافي وخبير مالي بريطاني، درس الكيمياء في كوليدج في لندن، ومن ثم القانون في كامبريدج، شغل منصب رئيس تحرير صحيفة(مورننغبوست)، ومراسل لصحيفة نيويورك تايمز للأمور المالية، أنخرط في البحرية الملكية البريطانية حين أندلاع الحرب العالمية الأولى عام١٩١٤، أنتخب عضواً في مجلس العموم عن حزب الأحرار عام١٩١٥، ثم تحول إلى حزب المحافظين بسبب خلافه مع لويد جورج وظل عضواً في مجلس العموم لغاية عام١٩٣٥عن المحافظين. دعي من جانب مجلس الوزراء لقضاء ستة أسابيع لأسداء المشورة الى الحكومة العراقية، وليتخذ الأجراءات الكفيلة حين عودته الى لندن فيما يتعلق بالوسائل المفروض أتخاذها لتأسيس عملة عراقية وقد خصص له مكافأة(الفي ليرة أنكليزية) مع تحمل نفقات سفره. وقد وصل الى بغداد يوم ١٧ آيار من العام نفسه. توفي عام١٩٦٠. لمزيد من الأطلاع يُنظر: د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٢٧١/٣٢١٠٠، كتاب من ديوان مجلس الوزراء الى رئيس الديوان الملكي، في ٢٩ آيار١٩٣٠، و(٦)، ص(٦).

(٢٢) تولى الإستشارة في وزارة المالية عام١٩٢٥، بعد أن بقيت خالية لمدة في عهد (سوان)، وحينما كان موظفاً في وزارة المستعمرات، كان راتبه يبلغ(١٤٠٠) باون استرليني، أي ما يُعادل(١٥٧٠) روبية، إلا أنه بعد تعينه بمنصب مستشار لوزارة المالية في العراق، أصبح راتبه أكثر من ثلاث مرات راتبه في وظيفته الأصلية، والحق أن منحه ذلك الراتب الكبير، كان له وقعه السيء على المستشارين الذين ما زالوا في الخدمة في مؤسسات الحكومة العراقية. قام بتطوير الوزارة من خلال أستحداث مديرية التفتيش المالي، كما أُحدثت وظيفة المدقق العام(مراقب الحسابات العام أو مديرية الرقابة المالية) التي رُبطت بمجلس الوزراء مباشرة وقلص عدد الموظفين غير العراقيين فيها الى ادنى حد ممكن.

C.O. 370/133/ 5831, public Record office, p.3.

(٢٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة١٣٦١/٣١١، مذكرة الخبير المالي، السير ڤرنون الى وزارة المالية، في٢٤كانون الاول١٩٢٥، و(٨)، ص(١٣).

(٢٤) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، تقرير البعثة المالية١٩٢٥ إلى وزير المالية، في ٢٥ نيسان١٩٢٥، ص٣٢-٣٣.

(٢٥) البنوك الثلاثة هي بنك أسترن أوف أنكلند ، والبنك العثماني، والبنك الشاهنشاهي. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة١٣٦١/٣١١، مذكرة الخبير المالي ڤرنون الى وزارة المالية، في٢٤كانون الاول١٩٢٥، و(٨)، ص(١٣).

(٢٦) المصدر نفسه، و(٨)، ص(١٣).

(٢٧) المصدر نفسه، و(٨)، ص(١٣).

(٢٨) المصدر نفسه، و(٨)، ص(١٥).

(٢٩) المصدر نفسه، و(٣و٤و٦)، ص(١٣و١٤).

(٣٠) المصدر نفسه، و(٨)، ص(١٥).

(٣١) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة١٣٦١/٣١١، مذكرة الخبير المالي ڤرنون الى وزارة المالية، في٢٤كانون الاول١٩٢٥، و(٥٤و٥٦)، ص(٣).

(٣٢) المصدر نفسه، و(٨)، ص(١٥).

(٣٣) المصدر نفسه، قرارات مجلس الوزراء، سري، كتاب من ادارة البنك الشرقي في لندن الى فرعه البنك الشرقي في بغداد، في٣١ كانون الثاني١٩٢٦، و(١٠)، ص(١١).

(٣٤) لمزيد من الأطلاع على تلك المراسلات. يُنظر: د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة١٣٦١/٣١١، قرارات مجلس الوزراء، سري وخاص، كتاب من إدارة البنك الشرقي في لندن إلى فرعه في بغداد، في٣١ كانون الثاني١٩٢٦، و(٦و١٠)، ص(١٠و١١).

(٣٥) للحيلولة دون قيام الحكومة العراقية باصدار عملتها، نجحت حكومة الانتداب البريطانية في الهند بعد حصولها على ثقة البرلمان البريطاني، بجعل الروبية على

قاعدة الذهب فيما يتعلق بتلك المسألة، مما أدى الى أرتفاع قيمة الروبية الى شلنين. المصدر نفسه، و(٦)، ص(١٠-١١).

(٣٦) لمزيد من التفاصيل عن عبد المحسن السعدون. يُنظر: لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، ١٩٨٨.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل. يُنظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج٢، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٨، ص١٢١.

(٣٨) م. م.ن، الدورة الأنتخابية الأولى، الأجتماع الاعتيادي لسنة١٩٢٦، الجلسة(١٥)، في٣٠كانون الأول ١٩٢٦، ص١٥٣؛ الوقائع العراقية، ملحق العدد(٥٠٨)، في٣٠ كانون الثاني ١٩٢٧، ص ٩٨.

(٣٩) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٢٠٦، قرارات مجلس الوزراء، كتاب إيفاد وزير المالية صبيح نشأت والمستشار ڤرنون الى لندن، موجه الى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، في٢٧ حزيران ١٩٢٦، و(٤)، ص(٨).

(٤٠) لمزيد من التفاصيل عن هنري دوبس. يُنظر:

The New Encyclopaedia Britannican Volumes the University of Chicago , U.S.A. 1976, Vol.111, p.494.

(٤١) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٢٠٦، قرارات مجلس الوزراء، كتاب إيفاد وزير المالية صبيح نشأت والمستشار ڤرنون الى لندن، موجه الى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، في٢٧ حزيران ١٩٢٦، و(٤)، ص(٨).

(٤٢) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦١، كتاب سري من مجلس الوزراء إلى المعتمد السامي البريطاني، في٢٥تموز١٩٢٦، و(٣)، ص(١٨).

(٤٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦١، التقرير الخاص المقدم من البعثة المالية في لندن، في٢١ كانون الاول ١٩٢٦، و(١٤)، ص(٢٥).

(٤٤) المصدر نفسه، و(١٤)، ص(٢٥).

(٤٥) هي مؤسسة بريطانية مهمتها تزويد المستعمرات بكل ما تحتاجه من لوازم ومعدات بريطانية مقابل أجور معينة للتفاصيل. يُنظر: نوري عبد الحميد خليل، خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية ١٩٢٩-١٩٤١، المؤرخ العربي، (مجلة)، العدد(٢٢).

(٤٦) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦١، التقرير الخاص عن المباحثات غير الرسمية التي اجراها الوفد العراقي في لندن بشأن العملة العراقية، حزيران- ايلول١٩٢٦، و(١١)، ص(٢٩).

(٤٧) لمزيد من التفاصيل عن الملك فيصل الاول. يُنظر: كاظم نعمة، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال، ط٢، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨؛ عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة١٩٢١-١٩٣٣، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٩١.

(٤٨) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦١، التقرير الخاص عن المباحثات غير الرسمية التي اجراها الوفد العراقي في لندن بشأن العملة العراقية، حزيران- ايلول١٩٢٦، و(١٣)، ص(٢٢).

(٤٩) المصدر نفسه، و(١٣-١٤)، ص(٢١-٢٥).

(٥٠) المصدر نفسه، و(١٣-١٤)، ص(٢١-٢٥).

(٥١) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦٢، وزارة المالية، كتاب من وزارة المالية الى رئيس الوزراء، في٢٣كانون الأول ١٩٢٨، و(١٦)، ص(٣٧).

(٥٢) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦٢، مشروع العملة العراقية، في٥ نيسان ١٩٢٨، و(١٣)، ص(٣٣).

(٥٣) لمزيد من التفاصيل عن ياسين الهاشمي. يُنظر: سامي عبد الحافظ القيسي،

(٥٤) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦١، كتاب من المعتمد السامي الى الحكومة العراقية ، بتاريخ آب١٩٢٧، و(١٤)، ص(٢٥).

(٥٥) رئيس هيئة إدارة البنك الأهلي المصري عن بنك ايسترن اوف انكلند، اصبح فيما بعد عضواً في لجنة العملة العراقية ثم رئيسا لها. سعد كاظم حسن، تأريخ النقود

العراقية١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تأريخية، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/ جامعة بغداد، ١٩٩٨، هامش رقم ١، ص٥٠.

(٥٦) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦١، كتاب من المعتمد السامي الى الحكومة العراقية ، بتاريخ آب١٩٢٧، و(١٤)، ص(٢٥).

(٥٧) المصدر نفسه، من ديوان مجلس الوزراء الى الوزراء، في٥ نيسان ١٩٢٨، و(١٦)، ص(٣٧).

(٥٨) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المصدر السابق، ص٥٠.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل. ينظر: عباس فرحان الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد/ جامعة بغداد، ١٩٩٧.

(٦٠) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦٢، مذكرة من مستشار وزارة المالية الى رئيس الديوان الملكي رستم حيدر، في ١٥كانون الثاني١٩٢٨، و(١)، ص(١).

(٦١) لمزيد من الأطلاع يُنظر: بيداء علاوي شمخي جبر الشويلي، يوسف غنيمة حياته- نشاطاته(١٨٨٥٥-١٩٥٠)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية-أبن رُشد/ جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

(٦٢) للمزيد من التفاصيل عن مسودة المشروع الذي اعدته وزارة المالية ينظر: د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦٢، من ديوان مجلس الوزراء الى الوزراء، في٥ نيسان ١٩٢٨، و(٤-٥)، ص(١٤-٢٠).

(٦٣) المصدر نفسه، و(٥)، ص(١٩).

(٦٤) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦٢، مشروع العملة العراقية، في٥ نيسان ١٩٢٨، و(١٣)، ص(٣٣).

(٦٥) المصدر نفسه، نص كتاب ولائحة مشروع العملة العراقية الجديدة الموجه من وزير المالية الى سكرتارية مجلس الوزراء، بتاريخ ٤نيسان ١٩٢٨، و(٤)، ص(١٤).

(٦٦) المصدر نفسه، نص كتاب ولائحة مشروع العملة العراقية الجديدة الموجه من وزير المالية الى سكرتارية مجلس الوزراء، بتاريخ ٤نيسان ١٩٢٨، و(٤)، ص(١٤).

(٦٧) عبد الرحمن الجليلي، المصدر السابق، ص١١٠-١١١.

(٦٨) المصدر نفسه، قرارات مجلس الوزراء الى دار الاعتماد البريطاني وراى المعتمد السامي هنري دوبس، بتاريخ٢٩ نيسان ١٩٢٨، و(٦)، ص(٢١).

(٦٩) على آثر خلاف مستشار وزارة المالية ڤرنون مع وزير المالية يوسف غنيمة، أُنهي ڤرنون خدماته كمستشار لوزارة المالية وظلت الوزارة مدة طويلة يشغلها وكيل المستشار سوان. د. ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٢٤٤/٣٢١٠٠، وزارة المالية، كتاب من وزارة المالية إلى رئيس الوزراء، بتاريخ٢٠كانون الأول١٩٢٨، و(٤)، ص(١٠)؛ البلاد، صحيفة، بغداد، العدد(٨)، في ٣ تشرين الثاني١٩٢٩.

(٧٠) على آثر وصول شائعات الى سوان، بقيام اللجنة المالية في الهند عن عزمها بتخفيض قيمة الروبية في الهند بالنسبة الى للتحويلات الأسترلينية. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦٣، مذكرة وكيل المستشار المالي سوان الى وزير المالية، بتاريخ ١٨ آذار١٩٣٠، و(٦)، ص(١٠).

(٧١) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١٣٦٣، مذكرة وكيل المستشار المالي سوان الى وزير المالية، في ١٨ آذار١٩٣٠، و(٦)، ص(١٠ -١٢).

(٧٢) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٢٤٤/٣٢١١٠، قرارات مجلس الوزراء، تشريع العملة العراقية، في١٤تشرين الثاني١٩٢٨، و(١٧)، ص(٣٩).

(٧٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٣٦٥/٣٢١٠٠، وزارة المالية، مذكرة وكيل المستشار المالي سوان إلى وزير المالية، في ٨نيسان١٩٣٠، و(٧)، ص(١٧).

(٧٤) المصدر نفسه، و(٧)، ص(١٨).

(٧٥) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٣٩٠، لائحة قانون العملة العراقية لسنة١٩٣٠، و(٤٩)، ص(٨٨).

(٧٦) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٣٠، الجلسة(٤٥)، في٢١ آذار ١٩٣١، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٣١، ص٦٢٠-٦٢٤.

(٧٧) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٣٦٥/٣٢١٠٠، وزارة المالية، مذكرة وكيل المستشار المالي سوان إلى وزير المالية، في٨ نيسان١٩٣٠، و(٧)، ص(١٩).

(٧٨)المصدر نفسه، و(٧)، ص(١٩).

(٧٩) لمزيد من التفاصيل عن علي جودت الأيوبي. يُنظر: جمعة عليوي فرحان ساجت الخفاجي، علي جودت الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام١٩٥٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية_ابن رشد/ جامعة بغداد، ١٩٩٧.

(٨٠) لمزيد من التفاصيل عن جعفر العسكري. يُنظر: علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تأريخ العراق حتى عام١٩٣٦، بغداد، مكتبة اليقظة العربية،١٩٨٧.

(٨١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٥. وهو (١٠)أجزاء، ص١٢-١٣.

(٨٢) أستعانت الحكومة العراقية قبله، بعدد من الخبراء الماليين ومنهم المستر اوتو نايمر(Oto Naimer) الذي قدم تقريراً مفصلاً مبيناً فيه آراؤه بشأن أستحداث عملة عراقية يوم١٤ تشرين الثاني ١٩٢٩، وقد عدَّت الحكومة العراقية تقريره فاتحة عهد جديد لأصدار الدينار العراقي الذي يستند الى الجنيه الأسترليني. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٢٤٤/٣٢١٠٠، نص التقرير المترجم للخبير المالي اوتو نايمر حول موضوع الأساس الذي ستستند اليه الحكومة العراقية، في ١٤تشرين الثاني١٩٢٨، و(١٢)، ص(١٦).

(٨٣) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٣، ص١٢-١٣.

(٨٤) العالم العربي، صحيفة، بغداد، العددين(٢٣٠٢و٢٣٠٤)، في١٣و١٦/ آيلول١٩٣١.

(٨٥) وزارة المالية، مذكرة إيضاحية عن العملة العراقية لسنة١٩٣٢، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٣٢، ص١. وسيُرمز له وزارة المالية، مذكرة ايضاحية؛ عبد الرزاق الربيعي، النظام النقدي والكيان المصرفي، الأقتصاد العربي،(مجلة)، عدد خاص، عمان، ١٩٥٥، ص١٢٦؛ سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الأسترلينية، بغداد، د.م،١٩٦٠، ص٦؛ هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧، ص٣٢٠-٣٢١؛

(٨٦) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٢١٠/٣٢١١٠، وزارة المالية، المعلومات المعطاة إلى هلتن يانغ، ص١١١.

(٨٧) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٢٤٤/٣٢١١٠، وزارة المالية، مذكرة معلومات حول وجود شائعات تخفيض قيمة الروبية بالنسبة للتحويلات الأسترلينية، في آذار ١٩٣٠، و(١٥)، ص(٣٥)؛ المصدر نفسه، رقم الملفة١٣٦٥/٣١١، وزارة المالية، كتاب وكيل مستشار وزارة المالية سوان إلى وزير المالية علي جودت الأيوبي، بتاريخ٨آذار ١٩٣٠، و(٦)، ص(١٠).

(٨٨) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، الوزارات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الأحتلال الأمريكي١٩٢١-٢٠٠٣(رؤوسائها-وزرائها- مناهجها-تعديلاتها- أستقلالها)، ج١، بغداد، مكتبة خالد للنشر والتوزيع،٢٠١٠، ص٩٢.

(٨٩) الأخبار، صحيفة، بغداد، العدد(١٠٠)، في٢٩ تشرين الثاني١٩٣١.

(٩٠) جيرترود بيل، فصول من تاريخ العراق، ص٧٦؛ ويلسون، بلاد مابين النهرين، ص١٥٤.

(٩١) العالم العربي، صحيفة، بغداد، العدد(٢٠٩٤)، في ١٠كانون الثاني١٩٣١؛ الإخاء الوطني، صحيفة، بغداد، العدد(٦٤)، في١٤تشرين الاول١٩٣١.

(٩٢) للمزيد من الأطلاع على أصدار العملة وشكلها وفئاتها، ونوع معدنها ومحل صُنعها وكلفتها يُنظر:

C.O 370/160/88019, tel.3787, copy of Atelegram from the Ministry of Finance to the Iraq currency Board, London, 17th October, 1931.

(٩٣) عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في أقتصاديات العراق، محاضرات أُلقيت على طلبة قسم الدراسات الأقتصادية والاجتماعية، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٥، ص١٠٨.

(٩٤) تألفت اللجنة في بادئ الأمر من: السر هلتن يانغ، وجعفر العسكري عن حكومة العراق، والسر برترام هورنسبي، والفيكونت غوشن(Ficount Gosheen) عن بنك اوف أنكلند، والمستر ج. س. هاسكيل(M.S.C.Haskil) عن البنوك في العراق. ثم

استقال السير هلتن يانغ لتعيينه عضواً في الوزارة البريطانية. فعين المستر آمري(EL.S.Emry) رئيساً للجنة، وعين السيد حسين افنان عضواً مؤقتاً بدلاً من جعفر العسكري الذي تسلم منصباً وزارياً في الحكومة العراقية. وزارة المالية، مذكرة ايضاحية عن العملة العراقية، ص١.

(٩٥) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٣٠، الجلسة(٤٥)، في٢١ آذار ١٩٣١، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٣١، ص٦٢٤.

(٩٦) عبد الرحمن الجليلي، المصدر السابق، ص١٠٩.

97. Explanatory, Not on Iraq currency,1923,p.2

(٩٨) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، وزارة المالية، مذكرة إيضاحية٣ آذار ١٩٣٢، و(١١٤)، ص(١٣٢).

(٩٩) حددت وزارة المالية في منشورها الذي عممته على الوزارات، الحد الأدنى للمبلغ الذي سيستبدل على تلك الصورة بـ(١٠) ألآف دينار، ولاتؤخذ عمولة ما على الحوالات البريدية، أما البرقية منها فيؤخذ($\frac{1}{8}$٪) فقط. وعلى الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على الدنانير في بغداد دفع ثمنها في لندن مقدماً بمعدل ليرة واحدة لكل دينار واحد، ويجوز أجراء تلك العملية بتحويلات بريدية أو برقية. ويستوفي من تلك الحوالات عمولة بمقدار ($\frac{1}{8}$ ٪) ومعرضاً للتبديل في المستقبل، ويعلن عن ذلك بصورة رسمية من وقتاً لآخر لمنع التدخلات الصيرفية. أما الطلبات لإصدار حوالات من فئات المبالغ القليلة فتقدم إلى البنوك. د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، وزارة المالية، منشور وزارة المالية، الرقم(٣١٥١)، في٣آذار ١٩٣٢، و(١١٤)، ص(١٣٢).

(١٠٠) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، وزارة المالية، مذكرة إيضاحية عن العملة العراقية الجديدة، منشور عام، الرقم(٣١٥١)، بتاريخ٣آذار ١٩٣٢، و(١١٤)، ص(١٣٢).

(١٠١) صدرت أول وجبة من العملات المعدنية والورقية وشحنت إلى العراق من لندن، في١٦آذار ١٩٣٢. د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة١٤٥٩/٣٢١١٠، وزارة المالية، برقية من وزارة

المالية إلى لجنة العملة العراقية في لندن حول تصدير العملة للعراق، في آذار ١٩٣٢، و(١٣-١٨)، ص(بلا).

(١٠٢) عبد الرحمن الجليلي، المصدر السابق، ص١٢١.